الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي

حرية– مساواة– حكومة عمالية

تصدر كل يوم اثنين

2024\08\26

العدد ٢١٩

أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان

منصور حكمت

رئيس التحرير: توما حميد

tomahamid69@yahoo.com

WP-IRAQ.COM

بيان الحزب الشيوعي العمالي العراقي

حول حظر عدد من الأحزاب السياسية

أصدر مجلس القضاء الأعلى في الخامس من آب ٢٠٢٤ قراراً بحظر ثلاثة أحزاب سياسية، هي حركة حرية المجتمع الكردستاني، وحزب الحرية والديمقراطية، وجبهة النضال الديمقراطي، بحجة ارتباطها بجهات خارجية.

إنَّ القرار المذكور هو خرقا فاضح للحريات السياسية في العراق، وليس لها أيَّة علاقة بارتباط تلك الأحزاب بأطراف خارجية، فهناك أحزاب ومليشيات مرتبطة بجهات خارجية ويعلن زعمائها علانية، بانتظار أوامر من ايران لضرب القواعد الأمريكية بعيد الهجوم على القنصلية الإيرانية في دمشق، فضلا على أنَّ تلك المليشيات تعبث بأمن وسلامة الجماهير في العراق باعتراف حكومة السوداني، ولم يحرك مجلس القضاء الأعلى ساكنا تجاهها، وهذا يعبر عن سياسة الكيل بمكيالين، وليس للحريات السياسية أي معيار لها.

إنَّ حظر الأحزاب السياسية المذكورة يخفي في طياته أجندة سياسية واتفاقيات مشبوهة بين حكومة السوداني والدولة التركية، والتي اطلقت العنان لتوغل الجيش التركي في العمق العراقي في كردستان، الذي دمر عشرات القرى ومزارع الفلاحين وقتل المدنيين وهجَّر المئات منهم وسلب الأمن والسلام في المنطقة.

إنَّ ما ذهب إليه مجلس القضاء الأعلى في قراره بحظر هذه الأحزاب السياسية هو إيذانا بفتح فصل جديد من الحياة السياسية في العراق، الذي عنوانه قمع الحريات السياسية، وتحويل العراق الى حديقة خلفية لتنفيذ سياسات دول المنطقة في قمع المعارضين السياسيين.

إنَّ الحزب الشيوعي العمالي العراقي يدين سياسة حظر الأحزاب السياسية ويدعو جميع القوى التحررية من المنظمات والاتحادات العمالية والأحزاب السياسية للتصدي لتكل السياسية وإفشالها.

ـ عاشت الحرية السياسية دون قيد أو شرط

١٢ آب ٢٠٢٤

التشريع لـ «حزام العفة» الشيعي

البعد السياسي والاجتماعي لتشريع قانون الأحوال الشخصية

سمير عادل

منذ أن أسدل الستار على انتفاضة أكتوبر ٢٠١٩، ومنذ أن ولّت الأحزاب الإسلامية وميليشياتها، هاربة باتجاه وكرها الأصلي في ايران، فزعا ورعبا، من اجتياح نيران الانتفاضة، التي لفظت مقراتها وأوكارها في مدن البصرة والناصرية والكوت والنجف وكربلاء والديوانية، تحاول تلك الأحزاب والقوى الإسلامية السعي لاسترداد زمام المبادرة وترسيخ سلطتها عبر إقامة دكتاتورية إسلامية بغلاف طائفي شيعي لتنفيذ مشروعها السياسي والاقتصادي بالحاق العراق بالجمهورية الإسلامية ولكن بنسختها السيئة جدا.

لننظر الى القوانين والقرارات التي أصدرتها الطبقة الحاكمة خلال العامين المنصرمين، بجميع مؤسساتها القضائية والتشريعية والتنفيذية التي تتناغم وتنسجم مع تلك التوجهات السياسية التي يقودها الاطار التنسيقي الذي يمثل تلك الأحزاب والمليشيات: (قرار ١- إلقاء القبض على مروجي فديو «المحتوى الهابط»٢ - مسودة قانون «حرية» التعبير-قمع التعبير- في البرلمان ٣- مسودة قانون «الحريات» النقابية- منع الأشكال التنظيمية للعمال- في البرلمان ٤- تعديل البرلمان لقانون مكافحة البغاء ٥- تشريع قانون عطلة يوم الغدير -مناسبة شيعية-٦- مسودة تعديل قانون الأحوال الشخصية والحبل على الجرار كما يقول في المثل العراقي)

وعليه عند النظر الى تعديل قانون الأحوال الشخصية، فلا يجوز عزله عن مشاريع القوانين والقرارات التي تصدرها الطبقة الحاكمة التي تمثلها اليوم الإسلام السياسي الشيعي و بتواطئي فاضح وانتهازي من قبل القوى القومية الكردية والأطراف الطائفية الرجعية الأخرى ممن يعرفون انفسهم ب»عرب السنة» في ما يسمى بالعملية السياسية، وتعبر تلك المشاريع عن المساعي الخبيثة للسلطة الحاكمة التي بدأت منذ أن شرعت حكومة السوداني بعملها، وهي التي تشكلت بدعم ومساندة تلك الأحزاب والمليشيات الإسلامية المتجمعة تحت مظلة الاطار التنسيقي.

العالم يتقدم الى الأمام، وهذه الشلة الحاكمة في العراق تحاول إعادة العراق الى عصر ما قبل الإنسانية. للوهلة الأولى يبدو أنَّ تعديل قانون الأحوال الشخصية هو محاولة للانتقام لإرث هذه الجماعات التي وقفت ضد سن أول قانون للأحوال الشخصية بعد إسقاط الملكية في العراق عام ١٩٥٨، الذي أجاز المساواة بالإرث بين الرجل والمرأة وجواز الزواج من أي دين أو طائفة دون تغيير في المعتقد أو الانتماء الديني، إنَّ ممثل هذه الجماعات أول من وقف ضد القانون وهو محسن الحكيم المرجع الشيعي آنذاك، صاحب الفتوى الشهير «الشيوعية كفر والحاد»، التي اطلقها بإيعاز من الدوائر الإمبريالية العالمية وتحديدا من بريطانيا لمواجهة مسيرة العراق نحو التقدم والحرية والمساواة.

إنَّ البعد السياسي الآخر، في هذا التعديل المشين والمخجل، والذي يحاول تأسيس محاكم شيعية وسنية ومسيحية وايزيدية وصابئية وغيرها من الطوائف، هو من اجل إدامة التقسيم السياسي على أساس المحاصصة الطائفية لإدامة السلب والنهب والسرقة التي شرع بها المعممين منذ غزو واحتلال العراق عام ٢٠٠٣. ويجدر بالذكر إنَّ يوم ٨ آب ٢٠٢٤، هجمت عصابة من المعممين على خيمة للنساء المعتصمات في مدينة النجف احدى قلاع الإسلام السياسي الطائفي الشيعي اللواتي وقفنَّ ضد تعديل قانون أحوال الشخصية، وتم اطلاق التهم والشتائم عليهن بانهن صهيونيات، فهؤلاء لم يكتفوا بنهب أموال وثروات الجماهير منذ اكثر من عقدين من الزمن، بل نراهم يجرئون اليوم دون أي حياء أو خجل بالاعتداء على النساء لأنَّ صوتهن ارتفع ضد تخرصاتهم وأعرافهم و قوانينهم .

أمّا البعد السياسي الثالث لهذا القانون، هو محاولة لتكبيل المرأة اجتماعيا، وتحويلها الى جارية في المطبخ لا حول لها ولا قوة، وأمومة مهددة ومسلوبة الإرادة، مع وقف التنفيذ، كل ذلك للحيلولة دون المشاركة الفاعلة في التغيير، وقد رأت هذه الجماعات كيف كانت للمرأة صوتها وحراكها السياسي في تقدم الصفوف الأمامية لانتفاضة أكتوبر، وبعد ذلك احتلالها للخندق الأمامي في التظاهرات والاعتصامات للمهندسين والمعلمين والمحاضرين والعاطلين عن العمل خلال السنتين الأخيرتين.

إنَّ تعديل قانون الأحوال الشخصية من الوجه الأخر، هو الاستثمار بالنظام الذكوري للحصول على امتيازات للرجل، الذي تحدثنا عنه في وقت سابق في مقال مفصل بعنوان (الاستثمار في النظام الذكوري)، وإنَّ تكبيل المرأة اجتماعيا بتهديدها بسلب الحضانة منها، أو في حرمانها من حق الميراث في حال طلبها الانفصال أو الطلاق هو تخليد لعبودية المرأة بشكل قانوني مقيت.

إنَّ الإطار التنسيقي وعرّابيه المعممين يحاولون أن يبرهنوا للعالم أنَّهم أكثر تشددا من الكنيسة التي هدمتها معاول الثورة الفرنسية في القرون الوسطى، أي يريدون البرهنة على أنَّهم اكثر إخلاصا للرب، وأكثرهم أوفياء في تحقير المرأة والتقليل من شانها، الم تشرع الكنيسة «حزام العفة» بشكل أو بأخر ووضعه على الأجهزة التناسلية للنساء الذي كان عبارة عن سلسلة حديدية يضع عليه القفل ومفاتيحه في جيوب الرجال عندما كانوا يجندون للانخراط في الحروب الصليبية الاستعمارية، أو عندما اصبح عرفا سائدا في

التتمة ص ٣

إلى أين تمضي هذه «الحثالة» بالمجتمع؟!

فارس محمود

الصفحة الأخيرة

موقفنا النسوي من التعديلات المقترحة لقانون الاحوال الشخصية.

نص معدل عن حديث نادية محمود في ندوة» البيت الحزبي» التي عقدتها لجنة بغداد للحزب الشيوعي العمالي العراقي على برنامج الزووم.

نادية محمود

يتناول الحديث ثلاث نقاط محددة، الاولى لماذا قانون الاحوال الشخصية من القوانين المهمة؟ واين تكمن اهميته؟ النقطة الثانية: مراجعة تاريخية للصراع حول قانون الاحوال الشخصية في العراق. اما النقطة الثالثة فسيتناول موقفنا نحن النسويات والنسويين من التعديل الاخير ولماذا نقف ضده؟

لماذا قانون الاحوال الشخصية من القوانين المهمة؟ واين تكمن اهميته؟

يعتبر قانون الاحوال الشخصية من القوانين المهمة لانه يعنى بالاسرة. حيث ان الاسرة هي الخلية الاساسية في المجتمع وتنظيم الاسرة هو جزء لا يتجزء من تنظيم المجتمع. وبما ان الافراد يلدون ويكبرون ويؤسسون اسر وعوائل، فان تنظيم العلاقات الاسرية تشكل مسالة أساسية لكل قوة سياسية ماسكة بزمام السلطة، او تسعى من اجل الامساك بها. هذا القانون يهم الجميع، بدون استثناء، وينظم حياتهم، على اختلاف الجنس والعمر والطبقة. تقوم الاحزاب بطرح رؤيتها حول حقوق الافراد، ونمط العلاقات بينهم، وهي تعكس فلسفتها ورؤيتها للعلاقات بين البشر، فيما اذا كانت هذه العلاقات هي علاقات متساوية او كانت علاقات قائمة على اساس التبعية والخضوع. كذلك يعتبر قانون الاحوال الشخصية احد الميادين الذي يتم من خلاله بناء الدولة. فكل طبقة سياسية متحكمة بالسطة، تسعى الى بناء دولة وتهندس العلاقات الاجتماعية وفق رؤيتها. لقد طرحت ولاول مرة مسالة كتابة قانون احوال شخصية في العراق منذ اوائل الثلاثينات من القرن المنصرم، ثم اعيدت مرة اخرى في عام ١٩٤٥، ولكن القانون لم يصدر الا في اواخر عام ١٩٥٩. كان السعي اليه في سياق تأسيس دولة العراق في عشرينات القرن المنصرم، الا انه لم يصدر الا بعد ثلاثة عقود. ان اصدار القانون استند من جهة الى افضل المواد في التشريعات الاسلامية الشيعية منها والسنية، وايضا استند الى مطالب حقوق المرأة التي دفعت بها نساء من رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية، وعلى رأسهن نزيهة الدليمي. لقد اصدر هذا القانون ليخرج قضايا الاحوال الشخصية المتعلقة بالمسلمين من المحاكم الشرعية السنية منها والشيعية التي كانت تبت بشؤون الافراد، الى انتقالها الى سلطة الدولة للبت والحكم في هذه الامور استنادا الى عدد من الشرائع الدينية. ورغم ايقاف العمل به لمدة شهرين بعد انقلاب شباط عام ١٩٦٣ الا انه اعيد العمل به، واستمر لحد يومنا هذا.

يعكس القانون، كذلك تصور الفئة السياسية الحاكمة ونظرتها للعلاقات بين البشر، لنظرتها وتصورها لحقوق الانسان، الرجل، الطفل المرأة. وتعكس العلاقات الاقتصادية، تعكس دور الدولة ومكانتها في المجتمع وحياة الافراد.

مراجعة تاريخية للصراع حول قانون الاحوال الشخصية في العراق:

مع خبر مفاجئ بان البرلمان سيقرأ قراءة اولى تعديل المادة الثانية من قانون الاحوال الشخصية، في يوم الرابع والعشرين من شهر تموز الماضي، استفز الاوساط النسوية وعدد من الاوساط البرلمانية، والقوى المدنية والتقدمية في المجتمع. لقد كان عنصر «المفاجأة» متعمد، حيث اراد ممثلو الاحزاب الاسلامية تمريره باسرع وقت ممكن، وحتى بدون التشاور مع اعضاء اللجنة القانونية في البرلمان.

ولكن بعيدا عن يوم الرابع والعشرين من شهر تموز، فان مساعي تعديل القانون او تغييره، او استبداله ليست جديدة في العراق. لنعد الى اللحظة الاولى التي بدأت فيها تبني قانون الاحوال الشخصية في عام ١٩٥٩، قوبل برفض المرجعية الشيعية انذاك والمتمثلة في مرجعية محسن الحكيم. لقد نقل هذا القانون الحكم والبت في القضايا الشخصية من المحاكم الدينية الاسلامية الطائفية والمذهبية الى محاكم الدولة. حيث يعامل كافة المسلمين على قدم المساواة من قبل محاكم الدولة. وبما ان مرجعية الحكيم لم تتمكن من رد ودحر تبني هذا القانون، فمع سقوط نظام البعث، سنحت الفرصة بعد ٢٠٠٣ لظهور الطيف الاسلام السياسي الشيعي من جديد، بدأت محاولاتهم لتغييره. فقد بدأوا بمشروع قرار ١٣٧ في كانون الاول ٢٠٢٣ لاحلال الشريعة الاسلامية محل قانون الاحوال الشخصية، الا ان تلك المحاولة لم تنجح بسبب رد الفعل الاجتماعي الواسع ضده. الا ان مالم يقبل في ٢٠٠٣، تم تمريره في المادة ٤١ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥. حيث اكدت هذه المادة على ان يحكم في قضايا الاحوال الشخصية كل حسب طائفته. الا ان هذه المادة مرة اخرى، واجهت الرفض، وبناء عليه، تم اعتبارها بانها مادة خلافية.

مرة اخرى، شرعوا في ٢٠١٤، لتقديم مشروع القانون الجعفري، من قبل وزير العدل، حسن الشمري، في فترة ولاية نوري المالكي الثانية، وقد تم رفضه من قبل اوساط نسوية وقوى مدنية وتقدمية واسعة في المجتمع العراقي.

لذلك، اضطر الاسلاميون بعد ان بلغ بهم اليأس لتغيير القانون بشكل كامل، الى محاولة لقضم مواده، مادة بعد الاخرى. حيث بدأوا في تموز ٢٠١٩ بحملة لتغيير المادة ٥٧ الخاصة بحضانة الطفل، من قانون الاحوال الشخصية، الا ان الانتفاضة التي حدثت بعد ثلاث شهور من اقتراح ذلك التعديل، ادت الى اركان هذا الموضوع جانبا.

هنا يجب التطرق الى الانتفاضة، وتأثيرها على احزاب السلطة السياسية في العراق، وكيف وصلت الامور الى تعديل قانون الاحوال الشخصية. من المعروف ان الانتفاضة شكلت كابوسا مرعبا لاحزاب السلطة الاسلامية. ان جل خشية وخوف هذه الاحزاب كان من تأثير ودور المجتمع المدني ومنظماته. ترى تلك الاحزاب بان الاخير هو الذي دعا وحفز الى التظاهرات والاحتجاجات، وان الجهات المانحة، قد مولت تلك المنظمات، وثقفتها بامور تتعلق بتقوية دور المجتمع المدني تجاه الدولة، فنشر افكار لمواجهة المحاصصة، والمطالبة بالمحاسبة و الشفافية والحوكمة الرشيدة، الدفاع عن حقوق المرأة وحقوق الانسان، التصدي للفساد، كلها قد حرضت المجتمع المدني ليشن انتفاضته في ٢٠١٩. من جهة اخرى، ظهرت النساء في الانتفاضة بقوة لم يسبق لها مثيل في السنوات الماضية، وبدأ مصطلح النسوية يتداول باستمرار من قبل الناشطات، وتم استقبال هذه الكلمة اما بالقبول او الرفض، بل وبدأت بعض الاصوات الرجعية تتصدى وتشهر بالنسوية. حيث بدأت في تموز ٢٠٢٣ حملة على كلمة» الجندر» وتم تجريمها، وجرى وصف اولئك الذين يستعملون مصطلح الجندر على انهم يشجعون على نشر المثلية في العراق. للحد الذي دعا الحكومة نفسها ووزاراتها الى ايقاف استخدام هذا المصطلح، بل وقامت بتغيير دوائر تمكين المرأة، الى دوائر المرأة العراقية. اي ان الحكومة ذاتها وقعت تحت ضغط الاحزاب الاسلامية نفسها. ثم بعد ذلك بدأ سن قانون جديد لتجريم المثلية الجنسية. وتجاه هكذا موضوع، امسك الكثيرون عن الكلام لحساسيته الاجتماعية. وتم الطلب الى بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، لانهاء اعمالها في العراق، ومغادرته، حيث تنظر الدولة لهذه المنظمة، كمتدخلة في شؤون العراق وخاصة فيما يتعلق بحقوق الانسان والانتهاكات التي تجري بشكل يومي تحت ضغط تحالف الإطار التنسيقي الذي يضم الأحزاب الشيعية اضافة الى ذلك استمرت الاحزاب الاسلامية، بتشريع يوم طائفي ليكون عطلة وطنية وهو يوم الغدير(لدي الشيعة). وتم تمرير هذا القانون. يبدو ان هذه» الانجازات» قد شجعت الاحزاب الاسلامية على ان تفتح مرة اخرى موضوعة تغيير قانون الاحوال الشخصية، وهذه المرة ليست المادة ٥٧ بل تغيير المادة ٢ من القانون والتي تتعلق باوضاع الزواج، والطلاق.

لقد سعى ممثلوا الاحزاب الاسلامية، وعلى رأسهم اعضاء حزب الفضيلة، الذين دأبو على تقديم هكذا مقترحات المرة تلو المرة، الى تقديمه وبسرعة البرق الى المجلس، وجمعوا عبر التزوير والتلفيق اسماء نواب لاجل ان يدخلوا هذا المقترح لحيز النقاش والقراءة الاولى له. لقد تلقت هذه المحاولة ردا اجتماعيا غاضبا واسعا، وهذا يقودني الى نقطتي الثالثة والاخيرة.

رد فعل اجتماعي واسع وساخط:

لقد استقبلت الالاف من النساء والرجال، محاولة قراءة تعديل قانون الاحوال الشخصية في البرلمان بسخط شديد. اسرعت النساء الى التجمع تحت مسميات مختلفة، واضعات اية خلافات سابقة على جنب، وبدأن بفتح حوارات موسعة على وسائل التواصل الاجتماعي. و عقدن اجتماعات حضورية اضافة الى الاجتماعات على منصات الكترونية. وقمن بعقد مؤتمر صحافي في بغداد، وتم تشكيل تحالف ١٨٨ الذي اخذ على عاتقه قيادة حركة احتجاجية موسعة ضد التعديل. حيث قام باصدار البيانات، والدعوة الى تنظيم تظاهرات، وبالفعل تنظمت عدة تظاهرات في بغداد والبصرة والناصرية والنجف. وتم تحويل وسائل التواصل الاجتماعي الى ساحة حرب لمواجهة هذه التعديلات، فقد تم نشر الفيديوهات، والبيانات، والتقارير، والمقاطع التمثيلية المصورة، والخطابات والرسائل الفردية المحتجة على تعديل هذا القانون. بالنسبة لنا، كنسويات نقف ضد التعديل.

الخلاصة:

برأيي الشخصي، ستتراجع الاحزاب الاسلامية عن تمرير هذا القانون في هذه الفترة نتيجة الغضب الواسع الذي تلقته، هذا القانون لم يكن « قانون عطلة» ولا قانون» محاربة المثلية» بل هو قانون يمس الاسرة، والطفلات، ويدعو لزواج الصغيرات، الامر الذي يرفضه اي انسان سوي، بما فيهم انفسهم، مقترحوا التعديل، يرفضون تزويج بناتهم بسن التاسعة من العمر. ولكن هذا لا يعني انهم سينسوه، بل سيأتوا لنا بعد سنتين او ثلاثة، بمادة اخرى، وبحيلة اخرى، من اجل قضم مادة من مواد قانون ١٨٨. الا انهم، اذا ما تمادوا به، واصروا على اقراره. فاننا سنرفع سقف مطالبنا كمدنيات باننا لا نريد الرجوع الى قوانين مذهبية، ونريد قانونا مدنيا، استخداما لحجتهم» بان يجب ان يكون الناس احرارا في اختيار اية مذاهب تفصل في احوالهم الشخصية». عندها سنختار وسندفع بقانون احوالنا الشخصية المدني والعلماني، الذي يطالب بالمساواة الكاملة بين المرأة والرجل في شؤون الزواج، والطلاق، والنفقة والحضانة والارث.

هل زلَّ حميد الهايس بكلامه، أم كان معبراً عن واقع اجتماعي.

أحمد عبدالستار

حميد الهايس شخصية عشائرية أنبارية معروفة تزعّم تحالف صحوة الأنبار العشائري منذ عام ٢٠٠٦ فيما عُرف آنذاك بمجلس انقاذ الأنبار، ويُعد من الشخصيات صاحبة الفضل في استتباب الأمن في الأنبار والمناطق المجاورة بالتعاون مع القوات الأمنية المشتركة خلال سنوات نفوذ هذه تنظيم داعش الإرهابي.

في لقاء متلفز على قناة بلد نيوز، تطرق معه الاعلامي ماجد سليم إلى قضية تعديلات قانون الأحوال الشخصية، المطروح الآن في أروقة البرلمان من أجل تمريره، وسأله عن رأيه في هذا المقترح من أحزاب وجهات سياسية إسلامية، وهل يسمح الهايس تزويج أبنته وهي بعمر تسع سنوات؟ أجاب الهايس بتلقائية الإنسان العشائري « لا أزوج أبنتي بأقل من عشرين أو اثنين وعشرين سنة...»وانتقد رجال الدين المعممين وترخيصهم لزواج القاصرات.. وانتقد بإشارة واضحة زواج النبي من عائشة ووصفه بالمخبول..

على أثر تعليقه هذا تعرض إلى وابل من التنديد والاستنكار من الوقف السني ومن رجال دين ومساجد كثيرة، مطالبين بإنزال أشد العقوبات به، ورفع دعوى قضائية ضده بتهمة الإساءة إلى شخص النبي..

قبل كل شيء، إن الحشود الإسلامية الكبيرة التي ضجت ضد الهايس هي بمثابة اعتراف مكشوف من لدن هذا الطيف، بزواج النبي وهو بعمر الرابعة والخمسين من طفلة وهي بعمر التاسعة، رغم محاولات بعض الإسلاميين وهم تحت ضغوط العصر الحديث محرجين، القول بأن النبي قد تزوج من عائشة وهي بعمر التاسعة عشر، وهذا يؤكد أيضاً من جهة ثانية إن الطيف السني كشقيقه الشيعي يؤيد زواج القاصرات.

والهايس شخص عشائري صرف، تكشف عنه كل لقاءاته المتلفزة وطريقة كلامه ومحتوى تفكيره. والعشائر مجتمع غير متدين في صميمه، وإن التدين لديهم إن وجد فهو تدين أقرب ما يكون للديانة الطبيعية العملية، منها لعبادة المجردات التي لا تغني ولا تسمن من جوع، وهناك آلاف الأدلة التي يمكن سوقها للبرهان على عدم تمسك العشائر بأي دين وأي معتقد آخر سوى الرابطة العشائرية، التي هي بالنسبة إليهم فوق كل اعتبار وإن كان مقدساً.

يذكر الروائي المصري عبد الرحمن الشرقاوي في روايته (الأرض) التي تتحدث عن معاناة الفلاح المصري،» ووقف الشيخ الشناوي على دكته بقامته المديدة وجلبابه النظيف التي لا يلبسها إلا كل جمعة، وأمامه على الحصير الممزق والمتآكل جلس الفلاحون.. وقال الشيخ الشناوي إن الله ينزل من السماء ماء فيحيي به الأرض بعد موتها ..

وسكت الفلاحون.

إنهم منذ أيام ينتظرون هذا الماء بالتحديد.. ولم يحدث بعد شيء على الإطلاق يطفئ الأرض من العطش: ولا أمر من الحكومة، ولا معجزة من السماء».[١]

وحال الفلاح المصري مطابق تماماً لحال نظيره الفلاح العراقي في تعرضه لاستغلال السلطة والاقطاعيين، وسعي رجال الدين لتكييفهم مع العبودية، ويمكن القول أيضاً مشابه لحال كل فلاح آخر تحت رحمة الاقطاع ونظام حكم رجعي، والمقطع المذكور يصف بصيغة أدبية ناقدة عدم قناعة الفلاحين بخزعبلات رجال الدين، إنهم ينتظرون حلاً عملياً ومصدر واقعي يسقي أرضهم، لا وعود لا تتحقق على الإطلاق.

ومن موروثنا الاجتماعي العراقي تذكر وتسجل الروايات والقصص عن تهكم العشائريين بالمعتقدات الدينية، وفي واحدة منها عندما تعرضت أحدى العشائر الجنوبية للقصف من الطائرات البريطانية في عشرينيات القرن الماضي، هتف مهوال العشيرة وردد معه أبناء عشيرته ساخرين « متعجب خالج له بعيرة» للتعريض بالآية القرآنية القائلة « أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ»، في مقارنة بين البعير والطائرة.

ومهوال آخر من عشائر الكوت يعتب لموت شيخ عشيرته قائلاً» شلون تموّت جارك وانت موصي بسابع جار»، وشيخ عشيرته أسمه جار الله.

ويورد صاحب كتاب عامان في الفرات الأوسط هتاف مهوال عشيرة كريط ينعى شيخ العشيرة قائلا» شت عكل الله اوموت لوتي..» وهي هوسة إلحادية يقصد إن الباري سبحانه وتعالى فقد رشده فأمات زعيمهم لوتي»[٢].انتهى كلام الكاتب.

وعدد لا يحصى من الأمثال والهوسات العشائرية التي تعرضت للأئمة والأنبياء وتسفيه المعتقدات الدينية الأخرى، التي تتعارض مع مصالحهم أو لما يجدونها بلا معنى عملي في حياتهم.

لذلك لا نجد غرابة في وصف الهايس، النبي بأنه مخبول، فقد وصف غيره كثيرون الإله نفسه، بأن شت عقله.

وبمعزل عن الهايس وشخصيته العشائرية وتعبيره التلقائي المباشر. فإن ما قاله لم يكن رأياً محدوداً بحدود شخص الهايس، بل هو رأي اجتماعي واسع ومتعدد من مرجعيات من مختلف الأوساط والثقافات في المجتمع العراقي، جميعها تنتظم تحت اطار وقيم اجتماعية رافضة لتمادي أحزاب وجماعات الإسلام السياسي بمصادرة حقوق الجماهير، وحقوق المرأة والأسرة والأطفال. المجتمع العراقي صاحب تقاليد مدنية عريقة وراسخة، لا تقبل المساومة والمهادنة لرياح التخلف والرجعية المستوردة والطارئة، والأكثر ظلامية حتى من القيم العشائرية.

الجماهير العراقية تعي وبوعي تام، عدم أهلية هذا النظام الحاكم لإدارة العراق، الجماهير تواصل احتجاجاتها ليل نهار ومنذ عقود، وتنتظم في وحدات وتكتلات سياسية واجتماعية لاستعادة حقوقها وتحقيق مطالبها الاجتماعية والمعيشية، وفي المقابل يسعى تكتل النظام الحاكم للبقاء بالسلطة عبر شتى الأساليب الممقوتة ومنها محاولاتهم لسحب المجتمع عشرات القرون إلى الوراء، عبر ما أسموه تعديل قانون الأحوال الشخصية، المشروع اللا إنساني واللا حضاري بالمرة الهادف إلى تكريس طائفية السلطة وسحق المرأة والطفولة، والجماهير المتعطشة للحرية وكرامة العيش من المحتم إنها لا تقبل بذلك.

التشريع لـ «حزام العفة» الشيعي

سمير عادل

المجتمع في حال سفر الرجال أو تركهم لبيوتهم لاي سبب كان.

اليوم تتفنن الأحزاب والقوى الإسلامية الشيعية في وضع حزام عفة اجتماعي وبشكل قانوني آخر، وهو لا يقل قباحة عن حزام عفة الكنيسة في أوربا.

وابعد من هذا فأن هذه الجماعات التي حُضِّرتْ أرواحها في كهوف عصر الوحشية، وفرضت بحراب الاحتلال على المجتمع العراقي، تحاول حصر المرأة في وعاء جنسي وأن لا تتجاوز حدود ذلك الوعاء، وكأن مخيلتهم خاوية من أي شيء إلا من الجنس وبشكله المبتذل، فهم يجيزون زواج القاصرات في تعديلهم للقانون المذكور بعد فشل تثبيت قرار ١٣٧ بإلغاء قانون أحوال الشخصية من عبد العزيز الحكيم رئيس ما يسمى بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، حين ذاك واحتل مركز رئيسا لمجلس الحكم الذي أسسه بول بريمر الرئيس المدني للاحتلال، ثم حاولوا إعادة الكرّة مرة أخرى من قبل وزير العدل المنتمي لحزب الفضيلة الإسلامي في الولاية الثانية للمالكي بتأسيس محكمة شيعية للأحوال الشخصية، والتي محورها الأصلي تشريع زواج القاصرات وتبدء من سن التاسعة من العمر، الذي منعتها كل القوانين والشرائع الدولية والمنظمات الحقوقية ودساتير المئات من البلدان. واكثر من ذلك أنَّهم برهنوا إنَّ من وقف خلف تشريع هذا القانون للعالم بقدرتهم على ممارسة الانحطاط الأخلاقي بأبشع أشكاله، حيث يتحدثون في تعديلهم للقانون المذكور بعدم الإنفاق على الزوجة المريضة لأنَّها لا تستطيع الممارسة الجنسية مع زوجها، فأية مخيلة مريضة لهذه الجماعات!!!

ولكن بنفس القدر فأنَّ تشريع هذا القانون وبقدر ما يحط من قدر المرأة بأعلى درجاته، فإنَّه بذات الوقت يحط من قيمة الرجل الإنسان الذي تختزله هذه الجماعات - أو الكائنات ابعد من أن تكون فضائية كما تصورها صناعة هوليوود السينمائية - بأنَّ الشغل الشاغل لأي الرجل، هو الجنس وليس في عالمه إلا العيش بشكله الحيواني.

لقد قلنا في عدة مناسبات، ونقولها الآن، بإنَّ القوانين التي تحاول هذه الجماعات تشريعها، تشعرنا بالخجل لأنَّنا ننتمي الى جنس الرجال مثلما كان الأحرار من البيض يشعرون بالخجل لانهم بيض البشرة بسبب السياسات العنصرية التي مورست ضد السود أو مثل مشاعر الأمريكيين التقدميين بسبب جرائم طبقتهم الحاكمة وسياستها في العالم أو مثل الكنديين والأستراليين والأمريكيين بسبب جرائم سلفهم تجاه السكان الأصليين.

إنَّ خلاصة ما نريد الإشارة إليه هو مسالتين مهمتين، الأولى هي أنَّ تعديل هذا القانون هو امتداد لسلسلة من القرارات والقوانين التي تهدف إلى ترسيخ سلطة إسلامية دكتاتورية بغلاف طائفي شيعي، إنَّ هذه المساعي هي من اجل حسم تعريف هوية الدولة والتي هي لحد الآن ذات شكل هلامي، لا هي شيعية بهوية جعفرية نجفية -مدينة النجف-، ولا هي قميّة - مدينة قم - بختم ولاية الفقيه، ولا هي سنية مثل إمارة داعش أو طالبان، ولا هي قومية وعروبية مطعمة بالإسلام مثلما كان في عهد النظام البعثي. ولا يمكن حسم هوية الدولة دون حسم الصراع السياسي على السلطة.

وتسعى هذه الجماعات التي يمثلها الاطار التنسيقي قدر الإمكان على تصفية المعارضين والمخالفين والقضاء على التشرذم السياسي للطبقة البرجوازية بجميع تياراتها وممثليها من اجل تحويل العراق الى مزرعة للعبيد وعمالة رخيصة بغية جذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما يهم الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوربي والأمم المتحدة بالدرجة الأولى.

والمسالة الثانية هي المحاولة تكمن في السعي لوضع الكوابح أمام تطور حركة لكنس جماعات الإسلام السياسي من حياة المجتمع، التي لاحت تباشيرها بالأفق منذ انتفاضة أكتوبر، وهذه المحاولة تشكل تهديدا خطيرا ليس على المدنية والتحضر في المجتمع العراقي فحسب بل على مجمل الحريات الإنسانية. لذا فإنَّنا نرى أنَّ نضال النساء والرجال الأحرار كتفا الى كتف هو ليس لصالح تحقيق المساواة بين المرأة والرجل فحسب بل أيضا من أجل تحرر المجتمع العراقي برمته والسعي لبناء مجتمع المساواة والحرية والرفاه، وهذا ما يجب أن يعيه الرجال الأحرار قبل النساء عما تخفيه الأجندة الجهنمية للإسلام السياسي الشيعي في سعيها لتشريع قانون تعديل الأحوال الشخصية..

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

DESIGNED BY: RUZGAR ABDULLAH

الأخيرة

إلى أين تمضي هذه «الحثالة» بالمجتمع؟!

فارس محمود

تمت القراءة الأولى لمشروع تعديل قانون الأحوال الشخصية في مجلس نواب يُهيمن عليه حثالة إسلامية وطائفية عديمة القيمة والضمير، انتخبتهم ثلة من أتباعهم في المليشيات والقوى المسلحة في مجتمع من أكثر من أربعين مليون نسمة وقد أوصلتهم الصدفة بعد انسحاب نواب التيار الصدري. من اليوم الأول لمجيئهم للسلطة، سعوا بكل الأشكال الممكنة على فرض التردي والتراجع على المجتمع بما فيه من مدنية، بالإضافة إلى سلب الحقوق والحريات. وها هي محاولاتهم الأخيرة بالدفع بما يسمى «تعديل» قانون الأحوال الشخصية، إذ ليست هذه التعديلات سوى خزي وعار على جبين كل من يتبناه، ليس هذا وحسب، انه من العار أن يتحكم أناس وأفكار من هذا القبيل بحياة البشر. إنَّها قوانين مرحلة التوحش والعبودية.

فحوى «التعديل»...

ناهيك عن قضايا مثل الحرمان من الميراث والحضانة والنفقة وغيرها من مظالم وتعسف تلك التي تناولها الكثيرون، ولكن حين يأتي الحديث حول هذا التعديل، يتحدث الجميع تقريبا عن رفضه لزواج القاصرات الذي هو أحد قضايا التعديل، المسألة لا تتعلق بزواج القاصرات، بل أبعد من هذا بكثير. أن تتقدم هذه القضية للواجهة هو أمر مفهوم بوصفها أبشع ما في «التعديل»، فوفقاً الفقه، وفي مقدمته الفقه الجعفري الذي يدعون إليه في هذا التعديل، بوسع ولي الآمر أن يزوج ابنته وهي في بطن أمها! ومن عمرها لحظة، بوسع عقد قرانها!! وبالوسع التمتع بسائر المتع الجنسية منها، ومنها «التفخيذ» و«تقبيل الشفاه» و«المداعبة الجنسية الكاملة» ما عدا الايلاج «غير المستحب»!!! فماذا بوسع أحد أن يُسمّي زواج من عمرها ٩ سنوات أو «تفخيذ الرضيعة» أو غيرها من «سائر المتع»؟! إنها مرحلة لا ترى في الأنثى سوى جنس ووعاء جنسي لتلبية حاجات الذكور بأكثر أشكالها مَرضية. ولهذا، فإنها أفكار ودعوات يستوجب رمي من يطرحها في السجون وإعادة تأهيلهم لخطرهم على المجتمع، يجب أن تُصان الطفولة والمجتمع من هؤلاء فمجتمعاً يتمتع بأدنى درجات الإنسانية والحرية والتمدن لا يستطيع أن يتحمل مثل هكذا أناس في سلطة أو حكم أو مكان عام.

انهم يريدون العودة بالمجتمع الى عصور العبودية، وفي مقدمتها عبودية المرأة والطفل. هذا إن وضعت جانباً الهرمية والتراتبية الدينية وما ينطوي عليها من انعدام كرامة الإنسان والذل والتبعية وغيرها. يريدون أن يعيدوا علاقة المرأة والرجل الى «النفقة» بفهمهم المريض للنفقة، ففي كثير من الفقه والمراجع، المرأة وعاء جنسي للرجل فقط، إذ يربط الكثير منهم النفقة بالاستمتاع الجنسي، هناك استمتاع جنسي، إذن هناك نفقة، وعندما ينعدم هذا الاستمتاع، تنعدم هذه النفقة، فالكثير منهم يتحدث عن عدم جواز الانفاق على المرضة (لا تحل النفقة للمريضة)، لا يحل شراء الدواء لها، بل يفرط البعض إلى أنَّه ليس من الواجب على الرجل أن يشتري كفن للمتوفية، كل هذا لسبب بسيط وهو كونها كفت عن تقديم الخدمة الجنسية. فالعلاقة علاقة بيع وشراء جسد، علاقة دعارة. إنَّ النفقة هي نفقة الأطفال ومعيشة الأطفال بالدرجة الأساس. يريد هؤلاء العائدون من عصر التحجر والهمجية أن يعيدونا الى ذلك التاريخ والى تلك القيم والأفكار المتعفنة. إن أراد أحد أن يسيّر حياته وفق هذا الأساس، فهذا يكون قد أعلن وبصراحة انه لازال في ذلك العصر لحد الآن! أيفخر أحد بعد كل المنجزات والمكاسب الفكرية والاجتماعية والحريات التي حققتها البشرية إن يعود الى ذلك العصر؟! من المؤكد هو أنَّ عليه أن يراجع أقرب طبيب نفسي واجتماعي.

ما هو أساس هذا التعديل؟!

إنَّ هذا المشروع ليس من بنات هذا «النكرة» أو ذاك من أحزاب الفضيلة أو الدعوة أو غيرهم. إنَّها الفتاوي الموجودة في دفات كتب الخميني السيستاني ومرجعيات الشيعة والسنة ويدافعوا عنها في الفضائيات ومن على منابر الجمعة، إنَّ هذا ليس بغريب، إذ أنَّ كل الإرث المتبع بهذا الصدد يتعامل مع المرأة كبائعة متعة وجنس، جنس مقابل المال (المهر، المعيشة، النفقة وغيرها)، فاثنان يقفان على قدم المساواة وينشدان العيش بإرادتهم وقرارهم تحت سقف واحد وتأسيس عائلة و... لماذا يحتاج الأمر الى أن يقدم أحدهم «مهراً» للآخر؟! فالزواج ليس بعلاقة حب ومودة وفرح ومساواة وتكافؤ و...غيرها، وهذا ليس بغريب.

ولهذا فاني لا اعرف مغزى الدعوات المعترضة على هذا التعديل والتي تستنجد بالمرجعية للتدخل وإنصاف الطفولة والمرأة هل هو: جهل وعدم معرفة أم تملق أم ...؟! لا اعرف حقاً، ولكن ما اعرفه جيداً هو أنَّ هذه الطروحات هي طروحات كل المراجع الدينية، مدونة كتاباتها وتباع في الأسواق، وإلا كيف يستطيع أحد تفسير صمتهم المطبق هذا، في قضية اجتماعية واسعة يغلي بها الشارع! لذا ينبغي تصفية الحساب مع جذور هذا القانون بفتاويه ومراجعه وشخصياته ورموزه وكتبه و...الخ. لهذا ينبغي نقد هذه المنظومة التي يستند عليها أصحاب هذه الدعوى وإزاحتها من حياة الناس.

«أحرار»؟! قولوا غيرها؟!

يتحدثون عن وجوب «أن يكون الناس أحراراً في تنظيم علاقاتهم الشخصية وفق مذاهبهم»! نحن ننشد عالم خال من تدخل أي دين أو مذهب أو مرجع في تنظيم حياة البشر، من حق المرء أن يتبع أي دين أو مذهب أو أية أفكار، ولكن بوصفها أمراً فردياً صرفاً. فحقوق المرأة حقوق مرأة وحقوق الأطفال حقوق أطفال. يجب أن تستند كلاهما الى أرقى ما بلغه المجتمع البشري من مدنية وعصرية ورفاه وحرية، لا العكس!

هل يلتسع قلبهم لكي يكون الناس أحراراً؟! إذن ينبغي قبل هذا وذاك يجب أن يكون المجتمع حراً من الجوع والفقر، حراً من البطالة والضنك والعوز، حراً من أن تكون فوهات كواتم صوت المليشيات والقتلة على راسه، حراً في إبداءه لآرائه بدون خوف أو ضغوطات أو تهديد، حراً من انعدام الأمان الاقتصادي، حراً من الذل والحاجة، حراً من انعدام أن يكون له قول في مصيره، حراً في التمتع بمتع الحياة وإمكانياتها، حراً في الحصول على الكهرباء والماء الصالح للشرب وبيئة صحية وسليمة، حراً في التمتع بالصحة والتعليم والخدمات بوصفها حق بديهي لا يرتبط قط بوضعه الاقتصادي والمعيشي.... ثمة ألف حق وحق سلبتموه من هذا المجتمع، فمن أين لكم هذه الجرأة، بل قل الوقاحة، للحديث عن أن يكون الناس «أحراراً»؟! ليس ثمة حديث عن تحرر في أفئدة عشرات الملايين من المجتمع بقدر التحرر منكم ومن سلطتكم والكابوس المؤرق الذي وضعتم عيش المجتمع فيه. إنَّ هذا اليوم لقريب فعلاً.

صفعة لم يتوقعوها!

كل مرة طُرحت فيها مثل هذه المشاريع، جوبهت برد اجتماعي واسع عنيف بحيث يقوموا بالانسحاب الخجول والتدريجي. و لكن هذه المرة، كان الرد أعنف بمرات مما توقعوه!

إنَّ الصفعة التي أتتهم من المجتمع هي صفعة لم يتوقعوها قط. لم نرى مثل هذا الرفض الجماهيري تجاه أية قضية أخرى طُرحت. عبّرت فئات المجتمع المختلفة بأوضح الأشكال بروزاً عن أنَّ هذا المشروع هو أمر غير مقبول، ولا يمكن سكوت المجتمع أمام التلاعب بحياة الفتيات وسلب حقوق المرأة في الحضانة والإرث وغيرها، تحولت منابر التواصل الاجتماعي والفضائيات وساحات الاحتجاج الى ميدان للغضب والاستنكار والشجب وللهزء بهذه السخافات والتطاولات، ومن خلفها أصحابها. لم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل تبين بوضوح أكثر ماهية السلطة والدين والطائفية ورجالاتها، لقد تعفر وجههم بالتراب وأصبحوا محل سخرية المجتمع. لقد فضحوا محتوى ما يسمى بالفقه! أن هذا النزال وضّح بأجلى الأشكال ماهية كل الترسانة الدينية والطائفية!

وتجاه الهجمة الشديدة أو الرد الفعل الحازم والصارم، سلكوا سبيل التراجع والتبرير غير المسؤول وعدم احترام ذهن المواطن. حين سالت مقدمة البرنامج رائد المالكي هل تقبل بتزويج بنتك في عمر التاسعة، رد بتلعثم: كلا (!!)، فردت عليه إذا لماذا تأتي بهذا القانون؟ جَمَدَ باهت الوجه! فيما ردت أخرى: «لماذا انتم ضد التعديل بهذه الحدّة، فكم عائلة تزوج بناتها بهذا العمر؟! قلة جداً!» إذاً، الظاهرة هامشية جداً، اذا كان هذا الأمر هامشياً في المجتمع لماذا تتكالبوا من أجل جلب قانون لها؟! نعلم إنها هامشية ولكن ذلك يعود لمدنية المجتمع وتقاليده المدنية التي يسير عليها منذ عقود مديدة، وانتم تأتون لعكس التيار وإشاعة الطائفية في المجتمع. إنَّ وجود مثل هذه الظاهرة في عراق اليوم مدين لوضعية معينة هي الفقر والجوع والعوز المدقع فقط، عدم قدرة الناس على إعالة البنات، فلا سبيل سوى تزويجهن بأسرع وقت ممكن و«الخلاص» من تكاليفهن المادية. إذن هذه قضية أخرى، إنه قسر الحياة ومرارة العوز والإملاق الذي تدفع ثمنه الفتيات ولا علاقة له بحق وحقوق وأعراف وتقاليد ودين ومذهب! هذا القسر الذي مسؤولة عنه بدرجة مباشرة هم انفسهم، أي السلطة الطائفية البغيضة.

تحت هذا الضغط، يرد آخرون: «أنت لست مجبراً، بوسعك أن تختار المذهب الذي تريد أن تسير عليه حياتك الشخصية أو تسير وفق قانون الأحوال الشخصية القائم»! لنترك هذا الكذب والمهدانة جانباً، من المؤكد أنَّ الأغلبية الساحقة ليست مجبرة، ولكن المسالة أكبر من هذا، إنَّها ليست على استعداد للقبول أن يكون مصير الفتيات والنساء والأخريات هكذا. ليسوا على استعداد لجعل الفتيات على سلوك هذا السبيل لأن، بالصدفة، أن هناك شخصاً ما، اسمه ولي أمرها أو زوجها، أن يقرر لها حياتها ومصيرها. يتصوروا انهم اقنعونا بهذا التبرير، «ما لك والآخرين؟! قرر ما تشاء على ابنتك، ولكن دع الآخرين يقررون لبناتهم وفق المذهب». إنَّ الإنسان يلتسع لحياة بني جلدته، وليست حياة ابنته البيولوجية فقط، ان حياة الآخرين ليست سهلة ورخيصة علينا، ولن نستطيع أن نتخذ موقف اللامبالاة تجاهها. قد يكون جوابهم كافياً لأنفسهم، ببساطة لانهم أنانيين لحد المرض، من أجل مصالحهم الضيقة وهم على استعداد لسحق عشرات الملايين من الفتيات والنساء. أنتم لستم نحن. أخلاقياتكم ليست أخلاقيات سائر المجتمع. لن نقبل بتسيير حياة وقوانين الحثالة على بنات ونساء مجتمع مدني متطلع للحرية والرفاه.

لم يقف هذا التراجع عند هذا الحد. بل وبسبب ضغط موضوعة ال (٩) أعوام، نسمع أصوات تتحدث عن «من قال أن عمر عائشة كان تسعة أعوام حين تزوجها محمد؟! بل وبحسبة معينة يصلون الى نتيجة أنَّها كانت لا تقل عن ١٨ عام» وان هذا التاريخ والبخاري وفلان خاطئين»! اذا الأمر كذلك، شكراً لكم تحدثوا عن ١٨ إذاً!!! أي زيف هو التاريخ، ومن أجل حفظ ماء وجه معتقداتهم مستعدين على لعمل كل شيء ومن ضمنه، تغيير التاريخ. لا بأس من تغيير التاريخ طالما أن لا يمكن الدفاع عنه أمام وقائع العالم المعاصر. ألم يقفز البابا يومياً ببدعة تنفي الدين والرب وكل شيء!

إن كانت هذه الحملة المضادة مدينة لمدنية المجتمع، فان السبب الأكثر أهمية هو تنامي الحركة النسوية في العراق، وان دور وبروز المرأة وظهورها بهذا الشكل مدين في جانب كبير منه الى انتفاضة تشرين! فالمرأة بعد تلك الانتفاضة لا تضاهى. إنهنَّ أكثر جسارة وشموخاً وتصدياً وإدراكاً لحقوقهن اليوم أكثر من أي وقت مضى.

أهداف!

ولكن مع هذه الدعوات، رأينا هذه المرة وقد اصطف الاطار التنسيقي دفاعاً عن المشروع وأيده. فما الذي يدفع الإطار الى خطوة مثل هذه في هذا الوقت، بصورة مخالفة للمرات السابقة التي اتخذ موقف الصمت؟! صحيح أنَّ التيارات الإسلامية تتعقب أسلمة المجتمع، إلا أن خطوة الإطار هذه تُعدّ من جهة تنافساً مع التيار الصدري، التيار الذي جلب بالأمس مشروع «يوم الغدير» كعطلة وأقرّه البرلمان. انه تنافس من أجل كسب أكثر أقسام المجتمع تخلفاً ورجعية، وبالأخص هم مقبلون على انتخابات، إنَّهم يتنافسون على الاستعراض بوصفهم أكثر المدافعين عن «الشيعة» و«الشيعية» وكسب ود المراجع، وأن يكون لهم صيت عالٍ بين الآخرين!! كل يتعقب أهدافه الوضعية على حساب ملايين البشر. انهم من الأنانية بحد انهم على استعداد لنحر المجتمع من لأجل مصالح ضيقة ومريضة، ليست حياة عشرات الملايين من البشر، بشر بلحم ودم وطموحات وأماني، بلعبة!

في الوضعية السياسية الراهنة في العراق والتطورات الكبيرة الجارية على المنطقة، يتعقبون أساساً تثبيت أركان سلطتهم وحسم الهوية الطائفية الشيعية بوصفها الهوية السياسية للبلد، إنهم ينشدون دولة واضحة المعالم من حيث الهوية بوصفه جزءاً مهماً من ترسيخ أركان هذه السلطة. وهو الأمر الذي سعوا أليه من اليوم الأول، ولكن ميزان القوى والصراعات لم تمنحهم الفرصة لتثبيت ذلك. ومع التغيرات الجارية في اللوحة السياسية، يرون أن هذه الفرصة قد حانت. ولكن هيهات أن يكون لهم ذلك. في العراق، ثمة قوى اجتماعية حية ليست على استعداد أن تدع حثالة من مثل هؤلاء أن يرسموا مصير مجتمع مدني وعصري.